

Distr.: General
17 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٨ من جدول الأعمال
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائمة بالأعمال للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه بيانا من وفد جمهورية أذربيجان في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به سيرج سركسيان رئيس جمهورية أرمينيا يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) حسنية مامادوفا
القائمة بالأعمال بالنيابة
المستشارة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائمة بالأعمال للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بيان وفد جمهورية أذربيجان في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به سيرج سركسيان رئيس جمهورية أرمينيا يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة

الكلمة التي ألقاها الرئيس سيرج سركسيان بخصوص النزاع بين أرمينيا وأذربيجان مشوبة بالتشويهات والأقوال المبنية على الخيال والتناقضات في مضمونها، كما أنها أُلقيت بلهجة غير ملائمة. وقد ذهب رئيس أرمينيا في خطابه إلى حد إلقاء الدروس على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مبادئ وقيم تتجاهلها حكومته في الواقع وتعارضها، بل يتجاهلها هو شخصيا ويعارضها.

والواقع أن الحكومات المتعاقبة في أرمينيا اتبعت نمطا مشهورا من الازدراء التام لمعايير القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموما. وقد أصبح ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ورعاية الإرهاب، وانتهاج أيديولوجية عرقية - دينية مريية، وإثارة المطالب الإقليمية ضد البلدان المجاورة، نوعا من السلوك "العادي" لتلك الدولة العضو.

ومن الحقائق المؤكدة أن أرمينيا احتلت حوالي ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان ونفذت عملية تطهير عرقي ضد ما يقرب من مليون شخص من أصل أذربيجاني. وارتكب الجانب الأرمني أعمال قتل واسعة النطاق للسكان المدنيين بهدف تحقيق التطهير العرقي. ومن أشهر الأمثلة على ذلك اجتياح القوات المسلحة لأرمينيا بلدة خوجالي بمنطقة ناغورني - كاراباخ التابعة لأذربيجان في شباط/فبراير ١٩٩٢، وارتكابها مجزرة لم يسبق لها مثيل في صفوف السكان المدنيين للبلدة.

ويشكل استمرار أرمينيا في استخدام القوة ضد سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن أرمينيا تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني بطردها السكان المدنيين الأذربيجانيين من أراضيهم الأصلية - الأمر الذي أدى إلى عدم بقاء أي أذربيجاني في أرمينيا أو في الأراضي الأذربيجانية المحتلة - ومنعها إياهم من العودة إلى ديارهم.

وبالإضافة إلى ذلك تتخذ أرمينيا موقفا غير بناء في عملية السلام. فعوضا عن الدخول في مفاوضات مع أذربيجان بحسن نية، تحاول أرمينيا ترسيخ الوضع القائم بهدف

التوصل لاحقا إلى ضم الأراضي المحتلة. ويشكل تضليل المجتمع الدولي جزءا هاما من جهود أرمينيا لتحقيق هذه الغاية.

أما ادعاء الرئيس سركسيان بعدم امتثال أذربيجان لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فهو محاولة أخرى لعرض صورة مشوهة عن الوثائق الأساسية المتعلقة بتسوية النزاع. وعلى النقيض من تأكيدات الرئيس سركسيان، أكد مجلس الأمن مجددا في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) على السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها على منطقة ناغورني - كاراباخ بوصفها جزءا من أذربيجان، واعترف بواقع الغزو وأدانه وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية المحتلة. ولإنعاش ذاكرة الرئيس الأرمني، ينبغي الإشارة إلى أن الجانب الأرمني هو الذي رفض الجدول الزمني لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المذكورة.

ويقدم بيان الأمين العام ذو الصلة في ذلك الحين إيضاحا كافيا لمعنى تلك القرارات، إذ قال الأمين العام:

إن موقف الأمم المتحدة يقوم على أربعة مبادئ ورد ذكرها في مختلف قرارات مجلس الأمن، أولها سلامة أذربيجان الإقليمية، وثانيها حرمة الحدود الدولية، وثالثها عدم جواز اللجوء إلى استعمال القوة للاستيلاء على الأرض، ورابعها الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة في أذربيجان. (بيان صحفي صادر عن الأمين العام، إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، الوثيقة SG/SM/5460، الصادرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

وبالإضافة إلى موقف أرمينيا الهدام إزاء عملية السلام، فإنها تتخذ إجراءات يومية في الميدان. فقد نشرت عددا كبيرا من قواتها في الأراضي الأذربيجانية المحتلة سعيا لإبقاء سيطرتها عنوة على تلك المناطق؛ وهي تدعم المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة؛ ويجري تدمير التراث الثقافي والتاريخي الأذربيجاني في الأراضي المحتلة بصورة منهجية؛ وتتم مصادرة العقارات والممتلكات الأخرى المتبقية للسكان الأذربيجانيين المطرودين بالقوة بصورة غير مشروعة؛ وكذلك يتم التنقيب عن الآثار بصورة غير مشروعة لدعم الادعاءات بأن الأراضي المحتلة كانت في الواقع "تنتمي إلى أرمينيا تاريخيا"؛ وتُصور الأراضي المحتلة كجزء من أرمينيا في الخرائط الأرمينية، وما إلى ذلك. وتحاول أرمينيا، من خلال استفزازاتها على خط الجبهة التي أدت إلى تصعيد خطير في الصيف الماضي، صرف الانتباه عن المسائل الأساسية لعملية السلام وتوجيهه إلى الجوانب التقنية لنظام وقف إطلاق النار. وهي بذلك تسيء استخدام عملية السلام لتحويل الوضع الراهن إلى واقع لا رجعة عنه.

وكذلك تتخذ حكومة أرمينيا خطوات لجعل التفاهم والمصالحة بين شعبي أذربيجان وأرمينيا مستحيلين. وهي بإساءتها استخدام النظام التعليمي ورقابتها على وسائل الإعلام تغرس بشكل منهجي الكراهية والتعصب العرقي ضد السكان من غير الأرمن. ويُدلي مسؤولون أرمينيون رفيعو المستوى، منهم الرئيس الحالي وأسلافه، ببيانات تحريضية يروجون فيها لأفكار غادرة مثل الدونية العرقية للأمم الأخرى.

وقد أثارَت التعليقات العلنية التي أدلى روبرت كوتشاريان رئيس جمهورية أرمينيا السابق في عام ٢٠٠٣ بخصوص ما أسماه ”التنافر العرقي بين الأرمن والأذربيجانيين“ سخطا مبررا داخل المجتمع الدولي. وقال والتر شويمر الأمين العام لمجلس أوروبا آنذاك إن ”تعليق كوتشاريان كان بمثابة دعوة للحرب“ ومظهراً من مظاهر ”العدوانية والتحريض على الكراهية“، بينما ذكر بيتر شيدر رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حينئذ، أن ”مجلس أوروبا لم يسمع قط منذ إنشائه عبارة ’التنافر العرقي‘“.

ويقوم الرئيس سركسيان، الذي تظاهر بالحرص على التفاهم الثقافي في خطابه أمام الجمعية العامة، بدور رئيسي في الترويج للأفكار العنصرية. وخلال مقابلة أُجريت في عام ٢٠٠٠ بشأن الهجرة الجماعية الجبرية للأذربيجانيين من أرمينيا، قال سيرج سركسيان الذي كان يحتل منصب وزير دفاع أرمينيا آنذاك: ”ليست الأراضي أهم شيء، بل أهم شيء هو أن تبقى فئة عرقية واحدة في أرمينيا. فقد كان الأذربيجانيون يشكلون ٧٠ في المائة من السكان في فردينيس ومناطق أخرى. ولا يمكن التوفيق بين ثقافتينا. وبوسعنا أن نعيش جنباً إلى جنب ولكن ليس في حالة من الاختلاط...“ (Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan Through Peace and War*, 10th Year anniversary (New York, (New York University Press, 2013), p. 310).

وبعد انتخاب سيرج سركسيان في منصب الرئيس في انتخابات مزورة جرت في عام ٢٠٠٨، رفع تلك الأفكار المريبة إلى مرتبة الأيديولوجية الرسمية للدولة. واعتمد حزب سركسيان الجمهوري ما يُسمى بمذهب ”التردهية العرقية الدينية“ (ethno-religious Nzhdehism) كأيديولوجية تنادي بالتفوق العرقي للأرمن. وحتى في أرمينيا يصف العقلاء هذه الأيديولوجية بالعنصرية.

وتعتمد حكومة أرمينيا إلى تعقيد عملية السلام والمصالحة عن طريق إشعال الحروب العدوانية والتشجيع على ارتكاب جرائم الحرب. وقد اعترف الرئيس سركسيان، الذي كان على رأس تشكيلات مسلحة غير قانونية أنشأتها أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة واحتلت بلدة خوجالي في عام ١٩٩٢، بصورة علنية لا لبس فيها ودون أي شعور بالندم،

بأنه مذنب بإبادة سكان البلدة والمدافعين عنها. فالعبارات التالية المقتبسة من مقابلة شهيرة أجراها رئيس أرمينيا هي مثلاً عبارات غنية عن البيان: ”قبل موقعة خوجالي كان الأذربيجانيون يظنون أن الأرمن أشخاص لا يستطيعون رفع أيديهم ضد السكان المدنيين. وقد تمكنا من كسر ذلك [القلب النمطي]“. المرجع نفسه، الصفحة ١٧٢.

وتمجّد أرمينيا مجرمي الحرب والأشخاص المدنيين بالإرهاب بوصفهم أبطالاً، بل وتنصب تماثيل لهم. وإضافة إلى ذلك تهدد حكومة أرمينيا علناً بارتكاب المزيد من الهجمات الإرهابية والمسلحة ضد المناطق المأهولة بالسكان والهياكل الأساسية المدنية الهامة، مثل السدود في أذربيجان. وقد أدلى رئيس أرمينيا ببيان آخر للتحريض على الحرب في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وتفاخر بتدمير أرمينيا للمدن الأذربيجانية وارتكابها المحازر الجماعية ضد الأذربيجانيين في الأراضي المحتلة، وهدد بإطلاق هجمات بالقذائف التسيارية على أذربيجان. وعلى وجه الخصوص فإن العبارات التالية المقتبسة من الرئيس سركسيان غنية عن البيان: ”لدينا قذائف تسيارية يبلغ مداها الفعال ٣٠٠ كيلومتر على الأقل، وهي قادرة على تحويل أية مستوطنة مزدهرة إلى أنقاض في لحظة بصر، مثل أنقاض [مدينة أعدام الأذربيجانية]“. (مقابلة للرئيس سركسيان مع قناة أرم (Arm) الإخبارية التلفزيونية - الموقع الرسمي لرئيس جمهورية أرمينيا، يمكن الاطلاع عليه على الرابط www.interviews-and-press-conferences/item/2014/08/11/President-Serzh-Sargsyan-interview-Armnews-Sochi [تم اقتباسه يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤]). ويشكل ذلك البيان دليلاً آخر لا يرقى إليه الشك على استمرار انتهاج يريفان سياسة العدوان والكراهية والعداء العنصري.

وتلك البيانات الصادرة عن كبار المسؤولين في أرمينيا، والتي ازداد تواترها في الآونة الأخيرة، لا تشكل انحرافات أو استعراضاً للعضلات. وأصحاب البيان هم المسؤولون عن المحازر الوحشية أثناء الحرب، التي راح ضحيتها آلاف من المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن. ويشعرون بأنهم في مأمن من العقاب على أفعالهم، الأمر الذي يدفعهم على ما يبدو إلى ارتكاب جرائم أخرى.

وبينما تواصل حكومة أرمينيا إنكار تورطها ودورها في النزاع، فإنها تدعي علناً الملكية على منطقة ناغورني - كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان وممارسة السيطرة الفعلية عليها.

وقد اتخذ مجلس السوفييات الأعلى (البرلمان) في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٨٩ قراراً بضم إقليم ناغورني - كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية. ويشير إعلان

استقلال أرمينيا إلى تلك الوثيقة غير القانونية، وقد أدمج الإعلان نفسه في الإطار الدستوري لأرمينيا.

وتظاهرت أرمينيا في استراتيجيتها للأمن القومي الصادرة في عام ٢٠٠٧، بأنها "تضطلع بدور حامية أمن ناغورني - كاراباخ". بيد أنه لم يقدم أي تفسير عن كيفية انسجام هذه الضمانات، التي تشمل جزءاً من أراضي أذربيجان، مع القانون الدولي.

أما الكيان الذي تحاول أرمينيا نصبه "كجمهورية ناغورني - كاراباخ المستقلة" فلا يعدو كونه نظام احتلال تحت السيطرة المباشرة لحكومة أرمينيا وفي حالة اندماج معها. فجميع الوجوه البارزة للنظام العميل الذي أنشأته أرمينيا بصورة غير قانونية في منطقة ناغورني - كاراباخ المحتلة من أذربيجان هم في الواقع وكلاء للنظام السياسي لأرمينيا. ولقد استهل سيرج سركسيان الرئيس الحالي لأرمينيا (منذ عام ٢٠٠٨) مسيرته المهنية بمنصب "رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي" الانفصالية من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، ثم ترك هذا المنصب عام ١٩٩٣ لشغل منصب وزير الدفاع لأرمينيا. وكان سلفه روبرت كوتشاريان أول "رئيس" نظام الاحتلال، في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧. ثم انتقل إلى أرمينيا وأصبح رئيس وزرائها، ثم رئيس أرمينيا في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨. والمسيرة المهنية لسيران أوهانيان وزير الدفاع الحالي لأرمينيا ملفتة للنظر أيضاً، لا سيما تنقلاته المتكررة أثناء الخدمة بين أرمينيا وإقليم ناغورني - كاراباخ المحتل التابع لأذربيجان. وكذلك فقد شغل مناصب مختلفة في "هياكل القيادة العسكرية" في إقليم ناغورني - كاراباخ المحتل في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨، قبل تعيينه قائداً للفيلق الخامس للقوات المسلحة لأرمينيا. وفي العام التالي، عُيِّن "وزير دفاع" لما يدعى "جمهورية ناغورني - كاراباخ"، ثم ترك هذا المنصب عام ٢٠٠٧ ليصبح نائباً أول لوزير الدفاع ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة لأرمينيا. ومنذ عام ٢٠٠٨، يشغل أوهانيان منصب وزير دفاع أرمينيا.

وكذلك فإن ادعاء الرئيس سركسيان بأن أذربيجان فرضت حصاراً على أرمينيا ادعاء لا أساس له من الصحة ويهدف إلى تشويه الوضع في الميدان. فأرمينيا تتحمل وحدها المسؤولية عن الظروف الاقتصادية السيئة التي تجرد نفسها فيها، وذلك بسبب سياسة المطالبات الإقليمية التي تتبعها تجاه جميع جيرانها تقريباً، وتوسعها الإقليمي واستيلائها على الأراضي بالقوة. أما العزلة التي فرضتها أرمينيا على نفسها بعيداً عن المشاريع الاقتصادية الإقليمية، وانقطاع الصلات الاقتصادية، فهما نتيجتان مباشرتان لسياساتها العدوانية واحتلالها لأراضي أذربيجان. وبينما تحذر الإشارة إلى أن الحصار إجراء قانوني بموجب القانون الدولي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا المصطلح لا ينطبق على السياق

الذي أشار إليه الجانب الأرمني. ولا تصف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتراع بين أرمينيا وأذربيجان الانقطاع المادي لوسائل النقل والاتصال، الذي حدث في المنطقة نتيجة لعدوان أرمينيا، بأنه حصار. وقد ربط مجلس الأمن مباشرة في قراره ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) بين إعادة الصلات الاقتصادية ووصلات النقل والطاقة في المنطقة بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وأشار إلى وجود علاقة اعتماد متبادل بين الأمرين - وهو شرط لم يتحقق حتى الآن. والواقع أن الجانب الأرمني - بل الرئيس سركسيان نفسه - سلم أيضا بأن تسوية النزاع هي الخطوة الأولى نحو التمكين من التعاون الاقتصادي. وينص الإعلان المشترك الذي وقّعه رؤساء أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي في ميندورف بالاتحاد الروسي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على جملة أمور منها أن تسعى الدول الموقعة للتوصل إلى "تسوية سياسية للنزاع على ناغورني - كاراباخ استناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي والقرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار، من شأنها أن تهيئ الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والتعاون الشامل في المنطقة".

وقد حاول الرئيس سركسيان في خطابه أيضا العثور على أوجه شبه بين الاستفتاء الشعبي الذي أجري مؤخرا في اسكتلندا وبين عملية السلام الجارية لتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. غير أن التصويت في اسكتلندا، الذي لم ينتهك أي قانون وتم بموافقة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لا يمت بصلة بمطالبات أرمينيا الإقليمية واستخدامها القوة ضد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية واحتلالها أراضي أذربيجان عنوة وارتكابها أعمال التطهير العرقي ضد مليون أذربيجاني.

ويجب أن تقبل أرمينيا عدم وجود حل عسكري للنزاع الدائر. ويستلزم عدم إمكانية الحل العسكري أولا وقبل كل شيء أن تُنهي أرمينيا استخدامها للقوة العسكرية ضد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وأن تُعيد الأراضي المحتلة إلى أذربيجان. ولا بد من أن يُدرك رئيس أرمينيا أن السبيل الوحيد لحل النزاع في أقرب وقت هو الدخول في مفاوضات بحسن نية مع أذربيجان، وسحب قواته من الأراضي الأذربيجانية.